أصولُ التّفسير في الخطاب المُقدّماتِي خلال القرن السّادس الهجريّ
دراسة في خطبة "الكشاف" للزمخشري أنموذجًا

د. سليمان تهراست
كلية الآداب - جامعة عبد المالك السعدي- تطوان
المغرب

مقدمة

إنّ الناظر في المصنفات التراثية القديمة، يجد أنّ أصحابها دأبوا على نهج سنّة التّمهيد لمصنفاتهم بمقدمات، تنِمّ عن وعي منهجيّ منقطع النظير. فالمقدمة، أو الخطاب المقدماتي، تعدّ من بين العتبات النّصية المهمة في الكتب التراثية، ولاسيما في كتب التفاسير؛ إذ نجد المفسّر يضمّنها إشارات وتنبيهات وحقائق متنوعة، تخدم المتن تقديما وتأطيرا.

ونظرا لهذه الأهمية، سيحاول بحثنا هذا، الموسوم بـ"أصول التفسير في الخطاب المقدماتي خلال القرن السادس الهجري: دراسة في خطبة "الكشاف" للزمخشري أنموذجا"، تحليل مقدمة هذا التفسير، وذلك للوقوف على أهم الأصول أو القواعد التفسيرية الواردة في خطابه المقدماتي، وهي التي يستعين بها المفسّر لأداء مهمة التفسير على الوجه الأمثل.

وعليه، توزّع بحثنا على ثلاثة محاور رئيسة، تناول أولُها "المفاهيم" المركزية للبحث، وهي: أصول التفسير والخطاب المقدماتي، متطرقا إلى ماهيتها وأهميتها. أمّا المحور الثّاني، فقد خُصّص للحديث عن "تفسير الكشاف والخطاب المقدماتي"؛ من خلال الحديث عن مكانة الكشاف، وبنية الخطاب المقدماتي وقضاياه في تفسير "الكشّاف". وأخيرا، تناول المحور الثّالث "أصول التفسير في الخطاب المقدماتي: المنطلقات والمرجعيات"؛ من خلال الكشف عن أهم الأصول أو القواعد التفسيرية التي أشار إليها الزمخشري (ت 538هـ) في خطبة تفسيره. وعليه، ما الأصول أو القواعد التفسيرية المتضمّنة في الخطاب المقدماتي لكشاف الزمخشري؟

تحديد مفاهيم الدراسة:

مفهوم "أصول التفسير":

ليس في المُكنة الاقتراب من دلالة المفهوم إلا بالوقوف على مكوناته البانية، ونقصد هنا اللفظين الرئيسين اللذين يشكّلان العنوان ("الأصول" و"التفسير")، بوصفهما مركبا إضافيا، يساعد على فهم حقيقة المفهوم. وسنحاول فيما يأتي تسليط الضوء على هذين المفهومين؛ في أفق الوصول إلى دلالتيهما، ولْنَبْدَأ بتعريف "الأصول".

الأصول:

إذا حاولنا النظر في لفظ "الأصول"، نجد أنه أساس الشيء؛ أي "أصل الشيء، ما يستند وجود ذلك الشيء إليه، وقال: أصل كل شيء قاعدته"[1]. ومن ثم، فإنّ الدلالة اللغوية تكشف أنّ الأصول تطلق على القواعد والأسس التي يُبتنى عليها غيرها. وعليه، فإنّ هذه الدلالة تمكننا من الانتقال إلى الدلالة الاصطلاحية، أي إلى "القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات، وعلى الدليل بالنسبة للمدلول، وعلى ما ينبني عليه غيره، وعلى المحتاج إليه، وعلى ما هو الأولى"[2]. وبناء على هذا التعريف الاصطلاحي، نخلص إلى أنّ الأصول تعني المرتكزات والمبادئ التي تبنى عليها الفروع، وتكون الأساس الذي يعتمد عليه، ويرجع إليه.

التفسير:

تكشف الدلالة اللغوية، في تحديدها جذرَ المفهوم، أنّه "من الفسر، وهو البيان والكشف. وقيل: هو مأخوذ من التَّفسِرة"[3]، و"التفسرة هي القليل من الماء، الذي ينظر فيه الأطباء. فكما أنّ الطبيب بالنظر فيه يكشف علّة المريض، فكذلك المفسر يكشف شأن الآية وقصصها ومعناها والسبب الذي أنزلت فيه"[4]. وسواء كان التفسير مشتقا من (الفَسْر)، أو من (السَّفْر)، فإنّ دلالة المادتين واحدة في النهاية، وهي "الكشف عن شيء مختبئ من خلال وسيط، يعد بمثابة علاقة دالة للمفسر، من خلالها يتوصل إلى هذا الخبيء الغامض"[5].

---

1. الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية للنشر والتوزيع، الكويت، د. ت، 206/7.
2. أبو البقاء الكفوي، الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993، 122/1.
3. جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 1991، 173/2.
4. بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت، 1988، 147/2.
5. نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص (دراسة في علوم القرآن)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، 1998، ص 225.

إنّ المعاني المعجمية الثلاثة (الفَسْر، السَّفْر، التَّفسِرة) تحيل، في مشتركها، إلى تقارب دلاليّ، يتمثل في كشف المغطى والغامض، والإبانة عنه. فالتّفسير، من هذا المنطلق، "مَدخل النّص إلى الوجود كنص معقول، قابل للقراءة والفهم والإدراك. منه يكون التفسير مقترنا بما عُرف في التأويلية الغربية بفن الفهم"[1]. يجرُّنا مصطلح "الفهم" إلى الاقتراب من عملية التفسير ومقصديتها؛ أي من تلك المعايير التي تجعل من نصّ ما كِيانا قابلا للتطويع والفهم.

أما اصطلاحا، فقد عبّر الخطاب القرآني عن التفسير بمعنى الكشف والبيان والإظهار؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ (الفرقان: 33). وما يلاحَظ أنّ معنى الكلمة في الآية لا يختلف كثيرا عن معناها أو دلالتها اللغوية، وهو ما نجده في تعريفات المفسّرين، بوصفه "العِلم الذي يتم من خلاله فهم آيات كتاب الله، ومعرفة دلالتها، واستنباط الأحكام الشّرعية منها؛ باستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتّصريف وعلم البيان وأصول الفقه والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ"[2]. والحقيقة أنّ هذا التعريف يؤكدُ على ضرورة توافر مجموعة من العلوم التي بموجبها يتحقق للمفسرِ التفسير العقلي المقبول. إنّها، "بالتعبيرِ الميكانيكيّ، أدوات تَعصِم من الوقوع في مُنزلقات المعنى. فالتّفسير الإسلامي بهذا الوجه يكون قد حدد ضوابط منطقية ومعايير علميّة مقننة لا يجوز التفسير إلّا بها. وهذه الشروط هي بمثابة (التَّفسِرة) التي يستدل بها على المعنى كما يستدل بها الطبيب على المرض"[3]. وبموجب ذلك، لا يمكن أن يقوم بعملية التفسير إلّا من يتصف بصفة "الطبيب الذي خَبِر العللَ وأعراضها، وذلك حتّى يتمكن من اكتشاف العلّة من المادة، أي حتى يتمكن من القيام بعملية التفسير"[4].

وعليه، فإنّ أصول التفسير عبارة عن مجموعة من القواعد والأسس الصحيحة التي يتم من خلالها فهم الآيات القرآنية وكشف معانيها، وما تنطوي عليه من عقائد وتشريعات وأحكام. وكما تعدّ منهجا للمفسر بواسطته يؤدي مهمة التفسير على أكمل وجه. ومن ذلك الأصول النقلية (التفسير بالمأثور) مثل القرآن والسنة وأقوال الصحابة، بالإضافة إلى الأصول العقلية المتمثلة في التفسير بالرأي، وكذلك الأصول اللغوية والبلاغية مثل (علوم النحو والصرف والبلاغة)، والأصول

---

1. فريد الزاهي، النص والجسد والتأويل، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط1، 2003، ص 76.
2. بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 14/1.
3. محمد علي حسين الحسني، ابستمولوجيا التأويل، دار الرافدين، بيروت، ط1، 2016، ص 98.
4. نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص، ص 224.

الشرعية (الناسخ والمنسوخ، والمحكم والمتشابه). وكما تشمل الأصول الفقهية والعقدية والتاريخية.

الخطاب المقدماتي: بين المفهوم والأهمية

يعدّ الخطاب المقدماتي من الصيغ الخطابية التي يتم من خلالها توصيل الأفكار والرؤى إلى القارئ والتوصل بها. وهو من الأسس النصيّة الرئيسة داخل أي عمل أدبيّ أو علميّ؛ حيث "لا يحسن بالكاتب أن يخلي كلامه، وإن كان وجيزا، من مقدمة يفتتحه بها، وإن وقعت في حرفين أو ثلاثة؛ ليوفي التأليف حقه"[1]. وترتبط المقدمة بالمتن ارتباطا وثيقا، حيث لا يمكن فصلها أو تجزئتها عن العمل. وفي هذا يقول عباس ارحيلة: "إنّ مقدمة الكتاب هي أحد أجزائه، ومقدمة الكتاب هي طائفة من كلامه تتقدم أمام المطلوب لارتباط معناها به، وانتفاع بذلك المعنى؛ فهي مما يستعان به على المقصود"[2]. وبعبارة أخرى، "يصبح نص المقدمة متعالقًا مع النص المؤلف، وحاملا للعديد من القرائن الموجهة للقراءة، والمساعدة على الفهم والاستيعاب"[3].

لقد ارتبط الخطاب المقدماتي بـ"فنون التأليف والتدوين وصنعة الكتابة"[4]. فقد اهتم به المؤلفون القدامى اهتماما بالغًا في مدوناتهم التراثية، على اختلاف مجالاتها، وفطنوا إلى مركزيته. ومنهم الجاحظ حين قال: "إنّ لابتداء الكتاب فتنة وعُجْبا"[5]. وهذا أبو هلال العسكريّ يجعل الابتداء داعيا إلى قراءة ما بعده، ولاسيما "إذا كان حسنا بديعا، ومليحا رشيقا"[6]. ومن هذا المنطلق، وضعوا له ضوابط وقوانين منهجية صارمة، وشروطا محْكمة، لا يمكن لمن يريد أن يخوض غمار التأليف الحياد عنها. ولعلّ هذه الضوابط المنهجية في التأليف توارثت حتى أصبحت من الضروريات المنهجية الملحة، والثوابت المعرفية داخل خطاب المقدمات في التراث العربي. وقد أطلقوا عليها "الرؤوس الثمانية"، وقد أشار إليها أرباب التآليف القديمة، ومنهم المقريزي (ت 845 هـ) حين قال: "اعلم أنّ عادة القدماء من المعلمين قد جرت أن يأتوا بالرؤوس الثمانية قبل افتتاح

---

1. أبو العباس أحمد القلقشندي، صبح الأعشى، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1915، 278/2.
2. عباس ارحيلة، مقدمات الكتاب في التراث الإسلامي وهاجس الإبداع، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط1، 2003، ص 12.
3. بلال عبد الرزاق، مدخل إلى عتبات النص: دراسة في مقدمات النقد العربي القديم، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2000، ص 37.
4. مصطفى الشكعة، مناهج التأليف عند العلماء العرب، دار العلم الملايين، بيروت، ط6، 1991، ص 61 وما بعدها.
5. عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، تح: عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط2، 1965، 88/1.
6. أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط1، 1952، ص 437.

كل كتاب وهي الغرض والعنوان والمنفعة والمرتبة وصحة الكتاب ومن أي صناعة هو وكم فيه من أجزاء وأي أنحاء التعاليم المستعملة فيه"[1].

إنّ الخطاب المقدماتي، إذاً، خطاب مركزي في أي عمل؛ لأنّه أول ما يصادفه القارئ في رحلته القرائية، وبواسطته تتشكل تلك النظرة العامة حول العمل؛ ففيه يقدم الباثّ للقارئ الأسس النظرية والمنهجية التي يستند إليها في عمله. وبالتالي، فإنّ الخطاب المقدماتي هو "المكان الاستراتيجي الذي يمكن للباث أن يستثمره بغية تبيين دوافعه، وتحديد مقاصده من وراء العمل، وذكْر منهجه وخطته، وعرض ملابسات إنتاجه"[2]. ولهذا، عُدَّ بمثابة المفتاح، الذي يفتح به القارئ أبواب الفهم الصحيح لخطاب المتن، ويستكْنِهُ به مغالقه؛ نظرا لاحتوائه على إشارات وتنبيهات وحقائق مهمة. ومن ثم، عُدّ الخطاب المقدماتي مرجعا نظريا مهمّا في حد ذاته، يجنب الوقوع في منزلقات التأويل الفاسد. كما يسهم الخطاب المقدماتي في خلق علاقة ضمنية بين النص عامة والقارئ، أساسُها استمالته والتأثير فيه، انطلاقا من السعي إلى تمرير الأفكار والرؤى. ويتم ذلك بالاعتماد على مجموعة من المنطلقات النصية، وكذلك الاختيار الدقيق للعديد من المعطيات المؤثثة لبنية الخطاب، التي تعتمد بالأساس على عنصري التشويق والتحفيز. لأجل هذا، أثنى ابن خلف الكاتب على المقدمات حين قال: "منزلة هذه المقدمات من كل كلام مؤلّف منزلة الرأس من الجسد والأساس من البناء، وكما أنّ الرأس يضمّ أعضاء الجسد ويرأسها، وكذلك المقدمة التي يقدمها المنشئ في صدر كلامه تضم ما تتبعه وتقع في ضمنه"[3].

تفسير"الكشاف" والخطاب المقدماتي:

في مكانة "الكشاف":

ليس غريبا القول إن "الكشاف" من التفاسير التي بلغت الآفاق؛ لاحتوائه على علوم شتى، بالإضافة إلى منهجه الفريد في التفسير. وقد وصفه عبد الكريم الخطيب بالقول: "لم يأخذ الطريق الذي سار فيه المفسرون من قبله، وهو شرح مفردات القرآن، أو إعرابه، أو استخلاص الأحكام الشرعية منه..."[4]. بل إنّ صاحبه كان مهموما ومهووسا باستخراج الوجوه البلاغية، لأنّ البلاغة

[1]. أبو العباس تقي الدين المقريزي، كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط2، 1987، 3/1.

[2]. شعيب حليفي، هوية العلامات في العتبات وبناء التأويل: دراسات في الرواية العربية، دار محاكاة للدراسات والنشر والشركة الجزائرية السورية للنشر، دمشق، ط1، 2013، ص 51، بتصرف.

[3]. علي بن خلف الكاتب، مواد البيان، تح: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط1، 2003، ص 83.

[4]. عبد الكريم الخطيب، الإعجاز في دراسات السابقين (دراسة كاشفة لخصائص البلاغة العربية ومعاييرها)، دار الفكر العربي، بيروت، 1974، ص 298.

وجه من وجوه التدليل على إعجاز القرآن، وفي هذا يقول: "ولله درّ أمر التنزيل، وإحاطته بفنون البلاغة وشعبها، لا تكاد تستغرب منها فنا إلا عثرت عليه فيه على أقوم مناهجه، وأسدّ مدارجه"[1]، زيادة على استخدامه البلاغة قصدَ تقرير المذهب الاعتزالي، والدفاع عنه. وكان من نتائج هذا أن تعرض "الكشاف" وصاحبه للمعارضة والنقد المصحوب بالإعجاب والتنويه؛ فقد "اهتم العلماء بالكشاف اهتماما كبيرا، ووقفوا معه وقفات متعددة؛ فوصفوا محاسنه، وجوانب نبوغ صاحبه فيه"[2]. وتعددت الشروح والتعليقات والردود عليه؛ نظرا لمخزونه العلمي، الذي وجد فيه النّظار ضالتهم؛ فأفردوا له مصنفات عديدة[3]، تابعة له، تنير جوانبه.

إنّ الاهتمام، الذي مُنح للكشاف من المجامع العلمية، بصنفيها المؤيد والمعارض، تجلّى في مجموع التعليقات والأقوال الصادرة التي تعبر عن إعجاب أصحابها بالتفسير وصاحبه. ومن ذلك ما قاله أبو حيان الأندلسي، حيث عدّه "كتابا عَليّ القدر رفيع الشأن، لم يرَ مثله في تصانيف الأولين، ولم يرد شبيهه في تأليف الآخرين"[4]. ونعثر على قول لابن خلدون يفضّل فيه تفسير الزمخشري على بقية التفاسير نظرا لمنزلته العظيمة، إذ يقول: "وأكثر تفاسير المتقدمين غفل عنه حتى ظهر جار الله الزمخشري ووضع كتابه في التفسير وتتبع آي القرآن بأحكام هذا الفن بما يبدي البعض من إعجازه، فانفرد بهذا الفضل على جميع التفاسير"[5]. وفي نفس السياق، يؤكد الذهبي على مكانته ومكانة صاحبه، حيث يقول: "إنّ الكشاف كتاب عظيم في بابه، ومصنفه إمام في فنه... مع ما في كتابه من الفوائد والنكت البديعة"[6].

لقد ظل العلماء يعلون من شأن التفسير وصاحبه في المشرق والمغرب ويقتفون أثره. فهذا محمد الفاضل بن عاشور (ت 1390هـ) صاحب "التفسير ورجاله"، يثني قائلا: "وقد أتى، حقا، من مظاهر البراعة، وآيات العلم الواسع، والذوق الرّاسخ، والقلم المتمرس، فأصبح كتابه عمدة الناس

---

1. أبو القاسم الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، اعتنى به ورتب حواشيه: محمد السعيد محمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2016، 127/1.
2. حمد أمين دار غفور، تفسير الكشاف للزمخشري (دراسة لغوية)، دار دجلة، عمّان، 2007، ص 23.
3. تعددت المصنفات التي اهتمت بالكشاف، تعليقا وشرحا وردّا، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: حاشية على الكشاف، لابن البناء المراكشي (ت 721هـ)؛ شرح الكشاف، لمحمد التحتاني الرازي (ت 766هـ)؛ الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف، لابن حجر العسقلاني (ت 852هـ)؛ الانتصاف من الكشاف، لابن المنيّر السكندري (ت 683هـ)؛ مشاهد الإنصاف على شواهد الكشاف، لمحمد عليان المرزوقي الشافعي (ت 1355هـ). وللوقوف على ما كُتب عن الكشاف، راجع: تاريخ الأدب العربي، لكارل بروكلمان، تر: عبد الحليم النجار: 216/5-224.
4. محمد بن حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010، 10/1.
5. عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، دمشق، 2004، 376/2.
6. محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، ب. ت، 311/1.

على اختلافهم بين مشايع لهم ومخالف على وفرة مخالفيه، وانقطاع مشايعيه، يرجعون إليه على أنه نسيج وحده في طريقته البلاغية الإعجازية، وفي غوصه على دقائق المعاني وحسن إبرازها على طريقة علمية سائغة، بتحليل التركيب وإبراز خصائصه واعتباراته"[1]. بالإضافة إلى ابن عاشور (ت 1393هـ) صاحب "التحرير والتنوير"؛ حيث نلمس تأثره بالكشاف عند قراءة تفسيره.

إنّ الكشاف نال من الحظوة والإعجاب ما يبرهن على علو كعبه وسمو قيمته، وهو "المكتنز بالفوائد المفتنة التي لا توجد إلّا فيه، المحيط بما لا يكتنه من بدع ألفاظه ومعانيه، مع الإيجاز الحاذف للفضول، وتجنب المستكره المملول؛ ولو لم يكن في مضمونه إلّا إيراد كل شيء على قانونه، لكفى به ضالة ينشدها محققة الأخبار، وجوهرة يتمنى العثور عليها غاصة البحار"[2].

الخطاب المقدماتي في "الكشاف": بنيته وقضاياه

يشكل الخطاب المقدماتي في كتب التفاسير جزءا مهما من بنية الكتاب. وإذا نظرنا في خطبة "الكشاف"، نجد أنّ المؤلف يمتلك وعيا نظريا ومنهجيا بعناصر الخطاب المقدماتي؛ فقد أسس خطبته وَفق بنية هيكلية محْكمة، مستمدة عناصرها من الإرث الإسلامي، الذي جعل من المقدمة جزءا أساسيا من البناء العام للمؤلفات العلمية والأدبية. وعليه، فإنّ المقدمة لم تكن مجرد استعراض أو تمهيد بسيط، بل كانت تشغل مكانة مرموقة باعتبارها ركنا رئيسا يقدّم عبره المؤلف فكره ومنهجه، ومكونا بنائيا مهما يحقق أغراضا تواصلية، على اعتبار أنّها "أول ما يطرق في السمع من الكلام، فإذا كان الابتداء لائقا بالمعنى الوارد بعده، توفرت الدواعي على استماعه؛ لأنّه يقرع السمع شيء غريب، ليس له بمثله عادة؛ فيكون ذلك سببا للتطلع نحوه، والإصغاء إليه"[3].

إنّ خطبة الزمخشري تعد من الخطب التراثية، التي تحمل العديد من العناصر أو الجزئيات المتعالقة فيما بينها، والتي شكلت فكره ومنهجه التفسيري. فالمؤلّف، في خطابه المقدماتي، اتكأ على ترتيب محكم، يجمع بين الجانب المنهجي العلمي ونظيره المعرفي. لقد بنى خطابه المقدماتي وفق بِنَى كلية، تتمثل في الاستهلال، وبنية الموضوع، وبنية الخاتمة.. وكلّ بنية من هذه البنى تتشكل من مجموعة من العناصر التي يمكن إيرادها كالآتي:

---

[1]. محمد الفاضل بن عاشور، التفسير ورجاله، قدّم له وذيّله: محمد الحبيب بالخوجة، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 1999، ص 69.

[2]. الكشاف، 836/4.

[3]. ابن الأثير، المثل السائر، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1939، ص 237.

الحمد: يفتتح المؤلف خطبته بخطاب الحمدلة، بوصفه استهلالا تقليديا له مكانته المستمدة من ارتباطه بالقرآن الكريم، وهو علامة تعكس تأدب الزمخشري وتدينه. بالإضافة إلى ظهوره بمظهر المقتفي للسنة النبوية الشريفة، وذلك بالامتثال للأحاديث التي تؤكد على أهمية الابتداء بالحمد في الخطب. ولعلّ هذا الأمر يؤدي إلى خلق تواصل روحيّ بينه وبين القارئ، إذ يعد خطاب الحمدلة مشتركا دينيا وثقافيا، وهو ما يمنح العمل طابعا دينيا مقبولا يهيئ القارئ لفهم السياق الذي قدّم فيه. ولقد جاء الزمخشري بالحمد في قوله: "الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاما مؤلفا منظما"[1].

التعظيم: خص الزمخشري الله تعالى بالتعظيم والإجلال في خطبته، مشيرا إلى صفاته وقدراته اللامتناهية، ومؤكدا، في ذات الوقت، على التنزيه والتوحيد باعتبارهما مبدأين يعكسان الفكر الاعتزالي الذي ينزه الله سبحانه عن الصفات البشرية. وفي هذا يقول: "وما هي إلا صفات مبتدئ مبتدع، وسمات منشئ مخترع، فسبحان من استأثر بالأوّلية والقدم، ووسم كل شيء سواه بالحدوث عن العدم"[2].

الإشادة بالقرآن الكريم وإعجازه: يظهر في الخطاب المقدماتي للكشاف أنّ المؤلف يعظم من شأن القرآن الكريم بوصفه كلام الله تعالى المنزل غير ذي عوج، متميزا بالبلاغة والإعجاز اللغوي والبيانيّ، من حيث كونه منسقا ومنظما بطريقة لا يقدر واحد من العرب العرباء أن يأتي بمقدار أقصر سورة منه، رغم كونهم أكثر عددا وأفر بلاغة، وذلك نظرا لبلاغته التي فاقت بلاغة العرب. وقد عبر الزمخشري عن هذه البلاغة بقوله: "فما أعرضوا عن معارضة الحجة إلا لعلمهم أنّ البحر قد زخر فطمّ على الكواكب، وأنّ الشمس قد أشرقت فطمست نور الكواكب"[3].

مقام محمد ﷺ ورفعته: ينتقل المؤلف في قلب خطابه المقدماتي إلى خطاب التصليّة، وهو التلفظ بالصلاة على الرسول ﷺ، حيث يشير إلى نسبه الشريف، وإلى مكانته الرفيعة في قومه، بقوله: "وذي الفرع المنيف في عبد مناف بن قصيّ"[4]. وكما أشار إلى صفاته التي اتصف بها مثل العصمة والحكمة، ليختم حديثه بالإشارة إلى مكانته في التوراة والإنجيل باعتباره رسولا ذُكر وبُشّر بقدومه ليكون خاتم الرسالات السماوية.

1. الكشاف: 16/1
2. نفسه.
3. نفسه.
4. نفسه، 17/1.

القرآن مركز العلوم، ومجمع الحقائق والأسرار: يعالج الزمخشري في خطابه المقدماتي قضية التفوق العلمي للقرآن الكريم، إذ يعتبره، والحق كذلك، أعلى المراجع في العلوم والمعرفة، حيث يؤكد على أنّه ذو نظام معرفيّ كامل يربط بين العلوم المختلفة، مما يجعله مرجعا شاملا. وهو كذلك اللبنة والركيزة التي يقيس عليها العلماء علومهم، بالإضافة إلى كونه نصا يحوي حقائق "ولطائف معان يدق فيها مباحث للفكر، ومن غوامض أسرار، محتجبة وراء أستار"[1]. لذلك لا يتصدى لكشفها إلا الخاصة من العلماء الذين يملكون نوعا خاصا من العلوم، وهو علم التفسير وأصوله، بوصفه "أملأ العلوم بما يغمر القرائح، وأنهضها بما يبهر الألباب والقوارح، من غرائب نكت يلطف مسلكها، ومستودعات أسرار يدق سلكها، علم التفسير..."[2].

علم التفسير وأصوله: يشدد الزمخشري على أنّ فهم القرآن الكريم، والكشف عن أسراره والوصول إلى حقائقه، يحتاج إلى علم التفسير وأصوله، وهو العلم "الذي لا يتم لتعاطيه وإجالة النظر فيه كل ذي علم"[3]. وبالتالي، فإنّ تفسير القرآن وهتك أسراره يحتاج إلى الأخذ من سائر العلوم بحظ؛ بمعنى أنّ المفسر يحتاج إلى التمكن من القواعد والأصول المتداخلة والمتعددة التي تعدّ منطلقات تسهم في تفسير القرآن والوقوف على إعجازه؛ إذ يتطلب علم اللغة بعوالمه الرحبة (الصرف والاشتقاق، والنحو والإعراب)، وعلم البلاغة بقطبيه (البيان والمعاني)، والأدب بفروعه، وعلم صناعة الخطاب. ناهيك عن اتصافه بملكات عقلية مثل: المرونة الفكرية، الذكاء والفطنة، اليقظة والانتباه، الفهم الحاد، الليونة والانفتاح. وفي هذا يقول الزمخشري: "وكان مع ذلك مسترسل الطبيعة منقادها، مشتعل القريحة وقّادها، يقضان النفس درّاكا للمحة وإن لطف شأنها، منتبها على الرمزة وإن خفى مكانها، لا كزّا جاسيا، ولا غليظا جافيا"[4].

دواعي التأليف ودو افعه: يشير المؤلف في خطابه المقدماتي إلى الاختيار الذي يبدو فاعلا في تأليف التفسير، والمتمثل بالأساس في تلك الدفعة القوية التي جاءته من فرقته الناجية العدلية، حيث ألحت عليه، رغم امتناعه، أن يخرج مصنفا يضم حقائق التنزيل، يكون أداة علمية لحفظ الذاكرة الاعتزالية من الضياع والاندثار، فما كان منه إلا أن خاض فيه بوصفه فرض عين. وبالتالي، فإنّ فعل التأليف انبثق استجابة لسلطة الانتماء، من حيث هو عقيدة يلتزم المؤلِف بواجب الطاعة لكل مقتضياته. وعليه، فإنّ العامل المذهبي المتمثل في الاعتزال، بوصفه عقيدة

1. الكشاف: 17/1.
2. نفسه.
3. نفسه.
4. نفسه، 17/1-18.

راسخة، ورجال العدل والتوحيد "الفرقة الناجية العدلية" كمراجع ثابتة، يشكلون في وعي الزمخشري الجمعي حجج سلطة عليا، هما عاملان مساعدان ومحفزان عمِلَ على تحفيز وتحريك المؤلِف لخوض غمار التأليف؛ أي إنجاز التأليف الذي اكتسب صفة الشرعية.

لقد أسهم الاعتزال والفرقة الناجية العدلية باعتبارهما عاملين رئيسين في حمل المؤلِف على تأليف تفسيره. وبعبارة أوضح، إنّ الاعتزال كان عاملا ضمنيا فرض على المؤلف الاستجابة لندائه بتخصيص تفسير يكون مرجعا في الاعتزال، وأداة للانتصار لأصوله. أما الفرقة الناجية العدلية فقد مثلت عاملا قويا ومباشرا أسهم في تأليف الكشاف، انطلاقا من تحفيز المؤلف والإلحاح عليه بتراكيب لغوية وردت في المقدمة، نذكر منها: "اجتمعوا إليّ مقترحين، فأبوا إلّا المراجعة والاستشفاع بعظماء الدين والعدل والتوحيد"، وهي إشارات قولية صريحة، وحقائق واضحة تعري العلاقة بين المؤلف والفرقة الناجية العدلية.

وكما نجد عاملا آخر أسهم في تحريك الجانب النفسي في الزمخشري ودفعه إلى التأليف، متمثلا في الرعاية والعطف والرغبة الشديدة التي وجدها عند الأمير الشريف أبي الحسن بن وهاس[1]، حين حط رحله بمكة. وقد عبّر الزمخشري عن هذا حين قال: "(...) فهز ما رأيت من عطفي، وحرّك الساكن من نشاطي؛ فلما حططت الرحْل بمكة، إذا أنا بالشعبة السَّنية، من الدوحة الحسنية: الأمير الشريف الإمام شرف آل رسول الله أبي الحسن علي بن حمزة بن وهاس، أدام الله مجده، أعطش الناس كبدا، وألهبهم حشى، وأوفاهم رغبة، حتى ذكر أنه كان يحدث نفسه بقطع الفيافي، وطي المهامه، والوفادة علينا بخوارزم ليتوصل إلى إصابة هذا الغرض"[2]. فلم يملك المؤلف إلا الإذعان لأمر الأمير، بعد أن ضاقت عليه الحيل.

<u>الإشارة إلى العنوان</u>: في سياق حديثه عن دوافع التأليف ودواعيه، أشار الزمخشريّ إلى العنوان بوصفه "نظاما سيميائيا ذا أبعاد دلالية وأخرى رمزية تغري الباحث بتتبع دلالاته ومحاولة فكّ شيفرته الرامزة"[3]. حيث قال: "اجتمعوا إليّ مقترحين أن أملي عليهم «الكشف عن حقائق

---

[1]. شريف وهاس بن أبي الطيب داود بن عبد الرحمن بن أبي الفاتك عبد الله بن داود بن سليمان: حاكم وشريف مكة والحجاز. تولى أمر مكة في عام 441هـ الموافق لـ1048م. توفي في مكة عام 451هـ الموافق لـ1058م.

[2]. الكشاف، 18/1.

[3]. بسام طقوس، سيمياء العنوان، من منشورات وزارة الثقافة الأردنية، عمّان، ط1، 2001، ص 33.

التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل»"[1]. ولعلّ هذا العنوان عند الزمخشري يعكس بوضوح المنهج الذي سيتبعه في كتابه، وهو الكشف والإبانة عن حقائق وأسرار القرآن الكريم.

مكان التأليف وزمانه: في إشارة لطيفة من الزمخشري، يشير إلى مكان وزمان تأليف الكشاف؛ حيث أورد في خطابه المقدماتي إشارة مفادها أنّه أُلف في مكة بجوار البيت العتيق، ومنه جاء اسمه "جار الله الزمخشري" الذي عُرف به. أمّا زمان التأليف فقد كان في أواخر عمره، بعد أن "عيت به العلل، ورأيتني قد أخذت من السنّ، وتقعقع الشنّ، وناهزت العشر التي سمتها العرب دقاقة الرقاب"[2]. وقد فرغ منه في مدّة خلافة أبي بكر الصديق، رضي الله عنه، وهي بتقدير ابن حجر العسقلاني "سنتين وثلاثة أشهر على الصواب"[3]، متخذا فيه سبيل الاختصار والتكثير من الفوائد والفحص عن السرائر.

تعظيم الكشاف: يختتم الزمخشريّ خطابه المقدماتي بعبارات تهوّل الكشاف وتعظمه، باعتباره آية من آيات البيت المحرم، وبركة من بركاته، وذلك في قوله: "ما هي إلا آية من آيات هذا البيت المحرم، وبركة أفيضت عليّ من بركات هذا الحرم المعظم"[4]. والمستفاد من هذه العبارات هو ربطه بين مكانة البيت المحرم وتفسيره؛ مما يعطي قداسة للتفسير مستمدة من قداسة البيت المعظم. وبالتالي، فإن المؤلف يضفي تعظيما وتقديسا على مصنفه، لأنّه يعلم بأنّه تفسير يحتوي على أفكار ورؤى ستجرّ عليه ألسنة الخصوم والمناوئين. لأجل ذلك، عمد إلى إضفاء القداسة على تفسيره، وأغلق باب الرّد والمعارضة.

الدعاء: من البديهي في خاتمة الخطاب المقدماتي أن يعمد المؤلف إلى إيراد خطاب الدعاء؛ إذ يعكس جوانب مهمة في فكر ومنهجية المؤلف، حيث يلجأ إليه المفسر في بداية تفسيره طلبا للتوفيق والسداد، لأنه مقبل على مهمة عظيمة ومعقدة. وكما يضمنه في الخاتمة طلبا لقبول العمل؛ فالمفسر لا يعتبر عمله مجرد جهد فكريّ، بل هو كذلك عبادة يرجو بها الثواب والأجر. وفي هذا الإطار جاء دعاء الزمخشري في نهاية خطابه المقدماتي قائلا: "أسأل الله أن يجعل ما تعبت فيه منه سببا ينجيني، ونورا لي على الصراط يسعى بين يدي وبيميني، ونعم المسؤول"[5].

---

[1]. الكشاف: 1/18-19.

[2]. نفسه، 1/19.

[3]. ينظر: حاشية الكشاف: 1/19.

[4]. الكشاف: 1/19.

[5]. نفسه.

تلكم، إذاً، أهم الجزئيات أو العناصر المشكلة للبنية الكبرى للخطاب المقدماتي في تفسير الكشاف، وهي جزئيات يفضي بعضها إلى بعض، متسمة بميزات خاصة، متأثرة بالتراث الإسلامي على مستوى الشكل والمضمون، وضامة للعديد من القضايا التي تعين القارئ على تشكيل صورة عامة حول المؤلَف الذي هو بصدد قراءته.

أصول التفسير في الخطاب المقدماتي: المنطلقات والمرجعيات

نروم، في هذا المحور، الحديث عن أهم الأصول أو القواعد التي أشار إليها المفسر الزمخشريّ في خطابه المقدماتي، وهي جملة منطلقات متنوعة، قعدّ لها في خطبته. والناظر فيها يدرك مدى أهميتها عند المؤلف؛ إذ تعدّ منطلقات رئيسة، على المفسر أن يكون بارعا فيها؛ لأجل أداء مهمة التفسير على أحسن وجه، وبأفضل طريقة ممكنة؛ لئلا يقع في الخطإ أو الإشكال، ولْنبدأْ بـ:

1.3- علم اللغة:

إنّ اللغة وعلومها من مرتكزات التفسير، لذلك لا يتعاطى أحد لمهمة التفسير وهو غير عالم باللغة؛ لأجل ذلك، "من أراد تفهم القرآن، فمن جهة لسان العرب يفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة"[1]. انطلاقا من هذه المركزية، عدّت اللغة في تفكير الزمخشري أصلا من أصول التفسير، نظرا لإمكانياتها الواسعة التي تحظى بها، "فلسان العرب أوسع الألسنة مذهبا، وأكثرها ألفاظا"[2]؛ بمعنى أنها "أكثر مرونة وطواعية، وتعددا للصيغ والمعاني وتعبيرا عن المعنى الواحد بتراكيب وأساليب مختلفة"[3]. فميزة اتساع المادة وغزارتها تخدم المفسر أثناء عملية التفسير، وتساعده على إدراك مرامي الخطاب. لذلك من الضروري على المفسر لكتاب الله تعالى أن يحيط بلغات العرب بقوّة. بمعنى آخر، فالمفسر مطالب بامتلاك المعرفة اللغوية الموسعة، والجمع بين عوالمها الرحبة من صرف واشتقاق ونحو وإعراب ومعجم، "فأما اللغة فعلى المفسر معرفة معانيها، ومسميات أسمائها، فإذا كان التفسير راجعا إلى هذا القسم، فسبيل المفسر التوقف فيه على ما ورد في لسان العرب، وليس لغير العالم بحقائق اللغة ومفهوماتها تفسير شيء من الكتاب العزيز، ولا يكفي في حقه تعلم اليسير منها، فقد يكون اللفظ مشتركا وهو يعلم أحد المعنيين"[4]. ويتنزل ما

---

[1]. الإمام الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، المكتبة التجارية، مصر، ط1، 64/2.

[2]. جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة العربية، ضبط وتصحيح الحواشي: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009، 53/1.

[3]. السيد عبد الغفار، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د. ت، ص 181.

[4]. بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، م. س، ص 62.

قلناه في ثنايا الخطاب المقدماتي عند الزمخشري حين قال: "علم التفسير الذي لا يتم تعاطيه وإجالة النظر فيه كل ذي علم... واللغوي وإن علك اللغات بقوة لحييه..."[1].

علم النحو والإعراب:

يعدّ علم النحو والإعراب من علوم التفسير، "لأنّ به يتضح معنى القرآن وتدرك مقاصده، ثم بهذا العلم تستقيم قراءة القارئ للقرآن، فلا يقع منه لحن فيه، كما به يكون الكشف عن المعاني بالألفاظ"[2]. لذلك راهن الزمخشريّ في خطابه المقدماتي عليه بوصفه أصلا لا يتجزأ من اللغة، وهو "الوسيلة إلى إدراك المعنى من وراء اللفظ، وتفهم الغرض الكامن وراء الشكل"[3]. وعليه، فإنّ علم النحو والإعراب من الأدوات التفسيرية المسخرة لتحقيق رهانات متعددة، منها الكشف عن المسكوت عنه بالاعتماد على الإعراب، الذي يتولى مهمة فتح الألفاظ المغلقة على معانيها. وفي هذا يشير الزمخشري في خطابه المقدماتي إلى ضرورة التوسل بعلم الإعراب، وأن يكون المقبل على التفسير فارسا فيه[4]. ومن ثمّ، فالإعراب من المعينات النحوية أو الطرق التي تُسلك للوقوف على دلالة النص القرآني، وتبين أغراضه، وبناء المعرفة التفسيرية في كتب التفاسير. يقول الزركشي: "وعلى الناظر في كتاب الله، الكاشف عن أسراره، النظر في الكلمة وصيغتها ومحلها، ككونها مبتدأ، أو خبرا، أو فاعلا، أو مفعولا، أو في مبادئ الكلام، أو في جواب، إلى غير ذلك"[5].

إنّ علم النحو والإعراب من المرتكزات التي شُغل بها الزمخشري في تفسيره، وجعله من الأصول التفسيرية الضرورية المتوصَّل بها إلى الوقوف على معاني النص القرآني ومقاصده. وقد عمل علم النحو والإعراب، عند الزمخشري، وَفق تصورين هامين هما، أولا: تحصيل الفكرة السائدة في الأسلوب القرآني. وثانيا: "إثبات الشيء نفسه أو معارضته ونفيه، وتحقيق الإقناع بما يثبت ويتم تحصيله من قواعد النحو"[6].

---

1. الكشاف، 17/1.
2. خالد عبد الرحمن العك، أصول التفسير وقواعده، دار النفائس، بيروت، ط2، 1986، ص 156.
3. محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون - الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مصر، 1994، ص 44.
4. الكشاف، 17/1.
5. جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، م. س، 382/1.
6. عمارة الناصر، الهيرمينوطيقا والحجاج (مقاربة لتأويلية بول ريكور)، من منشورات ضفاف، بيروت، 2014، ص 92.

2.3. علم البلاغة:

لقد زكّى الزمخشري في خطابه المقدماتي علم البلاغة؛ ممّا حدَا بالبلاغيين إلى اعتباره من أعلام الدراسات البلاغية القرآنية الذين وظفوا البلاغة وعلومها لخدمة النص القرآني. وقد عدّ الكشاف من المصنفات التفسيرية التي جعلت من البلاغة العمود الفقريّ للتفسير. هذا الاعتماد أعاد للبلاغة جدتها، بل كشف عن إضافات وابتكارات نوعية في الدرس البلاغي العربي، كان لها الأثر الكبير على التفاسير اللاحقة؛ إذ نجد العلماء، رغم الاختلاف العقدي، ينهلون من تفسيره، ويقتفون أثره البلاغي، معتبرين أنّ علم البلاغة جزء لا يتجزأ من علم التفسير.

إنّ علم البلاغة عند المفسر أهميته لا تقل شأنا عن علم النحو والإعراب وغيره، فهو عماد التفسير، بواسطته يتوصل إلى الفهم الدقيق للنص القرآني، والوقوف على اللطائف القرآنية المبهرة. ولأن التفسير من أعسر العلوم، والخائض فيه يلزمه التسلح بأدوات متنوعة، على اعتبار أنّ النص القرآني مستودع الحقائق والأسرار، كان لزاما على المفسّر، قبل التعاطي للتفسير، أن يكون بارعا في علمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعاني والبيان. "فالواقف على تمام مراد الحكيم تعالى وتقدّس من كلامه، مفتقر إلى هذين العلمين كل الافتقار، فالويل كل الويل لمن تعاطى التفسير وهو فيهما واجل"[1].

وقد أشار الزمخشري، في خطابه المقدماتي، إلى ضرورة الاعتماد على علمي البلاغة (البيان والمعاني) في التفسير؛ لأنهما من العلوم المختصة بالقرآن الكريم، التي تسهم في استكشاف إعجازه، وفهم دلالاته العميقة. وقد عبر عن ذلك حين قال: "لا يتصدى منهم أحد لسلوك تلك الطرائق، ولا يغوص على شيء من تلك الحقائق، إلا رجل قد برع في علمين مختصين بالقرآن، وهما علم المعاني وعلم البيان؛ وتمهل في ارتيادهما آونة، وتعب في التنقير عنهما أزمنة، وبعثته على تتبع مظانهما همة في معرفة لطائف حجة الله، وحرص على استيضاح معجزة رسول الله"[2]. فالزمخشريّ، في هذا القول، يسلط الضوء على الدور المركزي الذي يؤديه علم البيان والمعاني في فهم القرآن الكريم، وتفسيره، واكتشاف لطائفه. فهذان العلمان هما مفتاح الفهم الصحيح للنص القرآني، والوقوف على إعجازه؛ لأنهما يعالجان الطريقة التي تعبّر بها النصوص عن المعاني، سواء من حيث التركيب اللغوي أو من حيث الصور البيانية والمجازات المستخدمة.

---

1. أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1983، ص 162.
2. الكشاف، 17/1.

إنّ علم البلاغة من العلوم الضرورية التي يُعتمد عليها لفهم القرآن وتفسيره، ولاسيما الاستعانة بعلمي البيان والمعاني؛ فهما يمثلان القواعد والأسس التي توضح كيفية بناء الجملة، واختيار الكلمات المناسبة للسياق، وتصوير المعاني بطريقةٍ تؤدي إلى فهم أفضل وأعمق للنص القرآني.

3.3. علم صناعة الخطاب:

إنّ من الشروط الضرورية الواجب توفرها في المقبل على تفسير كتاب الله عز وجل تتمثل في علم صناعة الخطاب. وقد عبّر الزمخشري في خطابه المقدماتي عن هذا العلم بقوله: "بعد أن يكون آخذا [يقصد المفسر] من سائر العلوم بحظ، مقدّما في جملة الكتّاب"[1]. ولعلّ الناظر في عبارة "في جملة الكتّاب"، حيث تحتمل عدّة تأويلات، يدرك أنّ الزمخشري، في خطابه، يؤسس لقاعدة تفسيرية على المفسر أن يحوزها، وهي امتلاكه علم صناعة الخطاب.

يمكن تأويل عبارة الزمخشري تأويلين مختلفتين: الأول، هو اعتبار علم صناعة الخطاب من قواعد التفسير الذي يتعامل مع كيفية بناء المعنى ونقله بطريقة تؤثر في المتلقي، سواء تعلق الأمر بالمعنى الديني أو الاجتماعي أو غيره. أما في مجال التفسير، فيمكن الحديث عن طريقة فهم نصوص القرآن الكريم وصياغتها بما يتناسب مع قواعد البلاغة وأساليب الخطاب المختلفة. لذلك، من الضروري انتماء المفسر إلى طبقة علماء صناعة الخطاب، لأنّ مهمة التفسير تتطلب امتلاك المفسر طرقا خطابية متنوعة لإيصال المضمون التفسيري إلى المتلقين وإقناعهم به. وهذا ما يتبدى لنا حين نجيل النظر في الكشاف؛ إذ نجد الزمخشري يتفنن في فهم كتاب الله تعالى، ويصوغ هذه الفهوم انطلاقا من علم البلاغة، وعلم اللغة، والسياق، واملاءات المذهب، وغيرها.

أما التأويل الثاني، فمضمونه أنّ عبارة الزمخشري تحيل إلى التأليف والاتقان؛ بمعنى أنّ المتصدي لتفسير كتاب الله تعالى يجب أن يكون من العلماء المتفوقين البارزين المتقنين للعلوم المرتبطة بالتفسير، ومؤلفا فيها. بالإضافة إلى امتلاكه منهجا معروفا يتميّز بالدقة، قدّم بواسطته إسهاما علميا مميزا جعله في صفوة العلماء المعترف بهم.

ومهما يكن، فإنّ الزمخشري في خطابه المقدماتي أشار إلى أصل من أصول التفسير الذي يمكن المفسّر من أداء مهمة التفسير.

[1]. نفسه، 17/1. ملحوظة: ما بين معقوفتين [...] أضفناه من أجل توضيح المعنى.

4.3. الملكات العقلية:

تعدّ الملكات العقلية من الخصال الشخصية الواجب توفرها في رجل التفسير؛ إذ إنّ عملها حاسم في تفسير القرآن الكريم. فهي تساعد المفسر على تقديم تفسير متكامل ودقيق للنص القرآني، وكلّما كانت هذه الملكات العقلية متطورة لدى المفسر، كلّما كان تفسيره أعمق وأشمل، وقادرا على استنباط المعاني الدقيقة والأحكام الشرعية بطريقة متوافقة مع روح النص القرآني.

نلحظ أنّ الزمخشريّ، في خطابه المقدماتي، يركز على الملكات العقلية؛ فهو يقول: "(...) وكان - مع ذلك - مسترسل الطبيعة منقادَها، مشتعل القريحة وقّادَها، يقضان النفس درّاكا للمحة وإن لطف شأنها، منتبها على الرمزة وإن خفي مكانها، لا كزا ولا جاسيا، ولا غليظا جافيا"[1]. يُظهر هذا القول تأكيد الزمخشريّ على ضرورة اتصاف المفسر بملكات عقلية؛ مثل: المرونة الفكرية، الذكاء والفطنة، اليقظة والانتباه، الفهم الحاد، الليونة والانفتاح.. وهي ملكاتٌ على قدر كبير من الأهمية، والجدول الآتي يبيّن أهميتها:

الملكات العقلية	أهميتها في التفسير
المرونة الفكرية:	- لقد عبّر الزمخشري عن هذه الملكة العقلية بعبارة "مسترسل الطبيعة منقادها"؛ أي إنّ المفسّر يجب أن يتمتع بمرونة فكرية وانسيابية في التفكير. فهذه الأخيرة تجعله قادرا على تقبل الأفكار وفهم النصوص دون التعصب لفكرة على حساب الأخرى. ولعلّ هذه الخاصية مما يسم النص القرآني، فمعانيه متعددة؛ لذلك وجب على المفسر أن يتمتع بمرونة فكرية منفتحة لاستيعابها.
الذكاء والفطنة:	- جاءت هاتان الملكتان متضمّنتين في قول الزمخشري: "مشتعل القريحة وقّادها". فالعبارة تحيل على الذكاء والفطنة الحادة. فالمفسر المتمتِّع بهاتين الملكتين يسمح له بإبداع أفكار جديدة وتفسير النص القرآني بطريقة جديدة مبتكرة، ومن ثم اكتشاف مناطق دلالية جديدة لم تكن معروفة من قبل.
اليقظة والانتباه:	- يشير الزمخشري إلى هاتين الملكتين في قوله: "يقضان النفس درّاكا للمحة وإن لطف شأنها". حيث يشير إلى أنّ المفسّر يجب أن يكون يقظا منتبها

[1]. نفسه، 18/1.

	لأدق التفاصيل في الجملة القرآنية. وتلعب هاتان الملكتان دورا حيويا في التفسير حيث تمكنان المفسر من التقاط الفروق الدقيقة بين العبارات اللغوية والألفاظ؛ ممّا يؤدي به إلى تقديم عمل تفسيريّ أكثر دقة.
الفهم الحاد:	- من الملكات العقلية الضرورية عند المفسّر الفهم الحاد. وبعبارة أخرى، تمتع المفسّر بالقدرة على فهم الإشارات والرموز الخفية التي يغلب عليها الاستتار. إذ إنّ هذه الملكة ضرورية في التفسير، لأنّ هناك تراكيب قرآنية تحتاج إلى فهم حاد نظرا لطاقاتها اللغوية كبيرة، وإيغالها في المجاز والكناية. وقد ذكر الزمخشري هذه الملكة في قول: "منتبها على الرمزة وإن خفي مكانها".
الليونة والانفتاح:	- "لا كزا ولا جاسيا، ولا غليظا جافيا".. هكذا، عبّر الزمخشري عن هاتين الملكتين العقليتين؛ حيث يدعو المؤلف المفسّر إلى التحلي بهما عند مواجهته النصوص القرآنية؛ إذ يجب عليه أن يكون لينًا مرنًا منفتحًا، لا متصلبًا جافًا في تفكيره. إنّ صفتي الليونة والانفتاح ضروريتان للتعامل مع النص القرآني وآياته المختلفة بأسلوب متوازن؛ حيث تتطلب بعض الآيات أن يكون المفسّر أكثر مرونةً وانفتاحًا لفهم الأبعاد المختلفة للآيات الكريمة.

يعكس الجدول أعلاه أهم الملكات العقلية التي أشار إليها الزمخشري في خطابه المقدماتي؛ إذ اعتبرها من الضروريات الواجب توافرها في المُقْبِل على التفسير، ولعلّ هذه الإشارة في خطابه راجعة، في الأساس، إلى أهمية هذه الملكات، ومركزيتها في علم التفسير.

الخاتمة:

وبعد، فقد اهتم هذا البحث بدراسة الخطاب المقدماتي وتحليله، ويتعلق الأمر بخطبة "الكشاف" لصاحبه الزمخشري؛ وذلك بغية الوقوف على أصول التفسير التي أشار إليها في خطبته، واستجلائها. وقد انتهينا إلى ما يأتي:

إنّ الخطاب المقدماتي خطاب له أهميته ومركزيته الكبرى في الثقافة العربية الإسلامية؛ إذ ارتبط، في الأساس، بصنعة الكتابة. ولأجل ذلك، اهتم به القدماء؛ فوضعوا له ضوابط منهجية، أصبحت من الضروريات الملحّة في تأليف الخطاب المقدماتي.

الخطاب المقدماتي في "الكشاف" خطاب مبنيّ وَفق بنية منهجية محكمة، تتمثل في الاستهلال وبنية الموضوع والاختتام، وهذا يعكس الوعي النظريّ والمنهجي للمؤلّف بعناصر الخطاب المقدماتي، بوصفها عناصرَ أو جزئيات متعالقة، تحمل قضايا معرفية متنوعة.

يعدّ الخطاب المقدماتي، في تفسير "الكشاف"، من الخطابات التي تحوي أصولا وقواعد تفسيرية مهمة؛ فالمؤلف جعل منه منبرا للإشارة إلى أهم الأصول التفسيرية الواجب توافرها في المقبل على تفسير كلام الله عز وجل. وبالتالي، عُدّ الخطاب المقدماتي، في "الكشاف"، وثيقة معرفية ومرجعية، تقعّد لأصول تفسيرية مهمة.

وختاما، فإنّ الخطاب المقدماتي في "الكشاف" يبقى مرجعا معرفيا مهمّا، ولاسيما فيما يتعلق بالتأصيل لأصول التفسير. وعليه، فإنّ باب البحث فيه يظل مشْرعا لمزيد من الدراسات، التي يمكنها أن تقارب الخطاب المقدماتي لكتب التفاسير؛ بغية استجلاء أصول التفسير، التي لم يتطرق إليها الخطاب المقدماتي في "الكشاف". ونقترح، هنا، مساءلة تفاسير الغرب الإسلامي خلال القرن السابع الهجري؛ للوقوف على أهم الأصول والقواعد المشار إليها في الخطاب المقدماتي.

لائحة المصادر والمراجع

- أبو البقاء الكفوي، الكليات، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1993.
- أبو العباس أحمد القلقشندي، صبح الأعشى، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1915.
- أبو العباس تقي الدين المقريزي، كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط.2، 1987.
- أبو القاسم الزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، اعتنى به ورتب حواشيه: محمد السعيد محمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، 2016.
- أبو هلال العسكري، كتاب الصناعتين، تح: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط.1، 1952.
- أبو يعقوب السكاكي، مفتاح العلوم، تح: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.1، 1983.
- الإمام الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، المكتبة التجارية، مصر، ب. ت.
- ابن الأثير، المثل السائر، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، 1939.
- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية للنشر والتوزيع، الكويت، د. ت.
- السيد عبد الغفار، ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د. ت.
- بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت، 1988.
- بسام طقوس، سيمياء العنوان، من منشورات وزارة الثقافة الأردنية، عمان، ط.1، 2001.

- بلال عبد الرزاق، مدخل إلى عتبات النص: دراسة في مقدمات النقد العربي القديم، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 2000.
- جلال الدين السيوطي، الإتقان في علوم القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط.2، 1991.
- جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة العربية، ضبط وتصحيح الحواشي: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، 2009.
- حمد أمين دار غفور، تفسير الكشاف للزمخشري (دراسة لغوية)، دار دجلة، عمّان، 2007.
- خالد عبد الرحمن العك، أصول التفسير وقواعده، دار النفائس، بيروت، ط.2، 1986.
- شعيب حليفي، هوية العلامات في العتبات وبناء التأويل: دراسات في الرواية العربية، دار محاكاة للدراسات والنشر والشركة الجزائرية السورية للنشر، دمشق، ط.1، 2013.
- عباس ارحيلة، مقدمات الكتاب في التراث الإسلامي وهاجس الإبداع، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، ط.1، 2003.
- عبد الرحمن بن خلدون، المقدمة، تح: عبد الله محمد الدرويش، دار البلخي، دمشق، 2004.
- عبد الكريم الخطيب، الإعجاز في دراسات السابقين (دراسة كاشفة لخصائص البلاغة العربية ومعاييرها)، دار الفكر العربي، بيروت، 1974.
- علي بن خلف الكاتب، مواد البيان، تح: حاتم الضامن، دار البشائر، دمشق، ط.1، 2003.
- عمارة الناصر، الهيرمينوطيقا والحجاج (مقاربة لتأويلية بول ريكور)، من منشورات ضفاف، بيروت، 2014.
- عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، تح: عبد السلام هارون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط.2، 1965.
- فريد الزاهي، النص والجسد والتأويل، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء، ط.1، 2003.
- محمد الفاضل بن عاشور، التفسير ورجاله، قدّم له وذيّله: محمد الحبيب بالخوجة، دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، 1999.

- محمد بن حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010.
- محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة، القاهرة، ب. ت.
- محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، مكتبة لبنان ناشرون - الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مصر، 1994.
- مصطفى الشكعة، مناهج التأليف عند العلماء العرب، دار العلم الملايين، بيروت، ط.6، 1991.
- نصر حامد أبو زيد، مفهوم النص (دراسة في علوم القرآن)، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، 1998.
- محمد علي حسين الحسني، ابستمولوجيا التأويل، دار الرافدين، بيروت، ط.1، 2016.